MINISTÈRE
DE L'EUROPE
ET DES AFFAIRES
ÉTRANGÈRES

Liberté
Égalité
Fraternité

ترشيح فرنسا لإعادة انتخابها ضمن الفئة "ب" في مجلس المنظمة البحرية الدولية

مذكرة

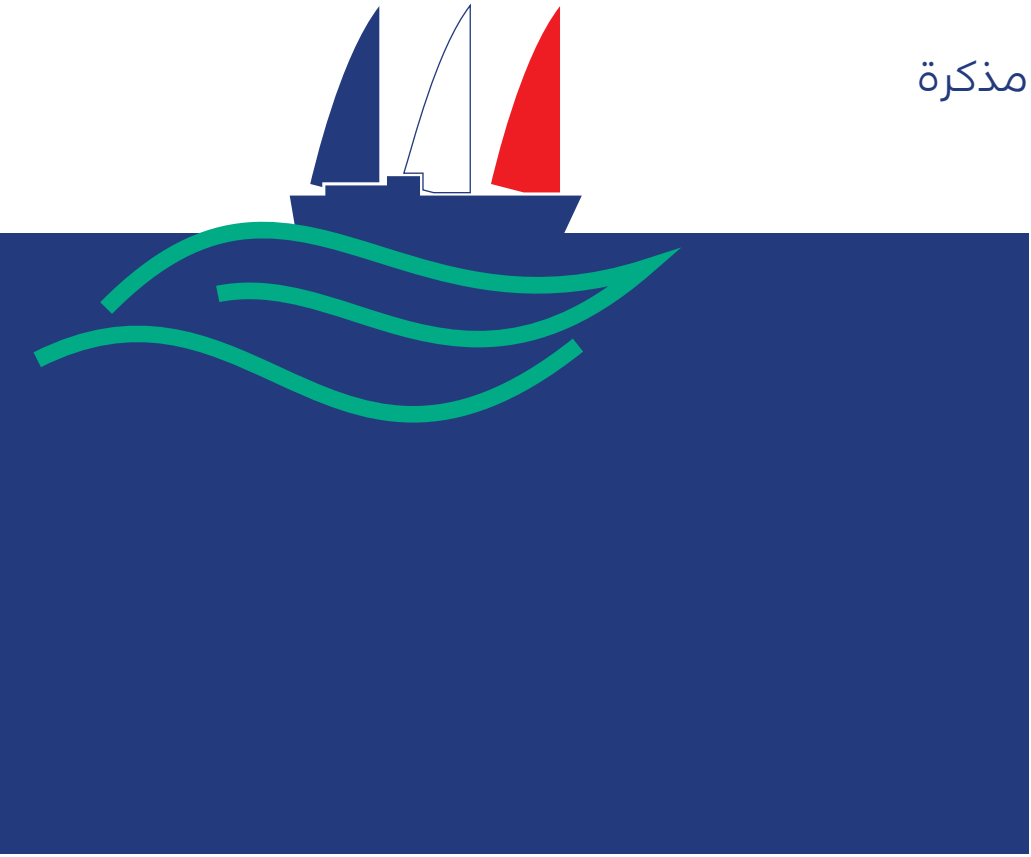

"سيُكرّس القرن الحادي والعشرين للقطاع البحري."

رئيس الجمهورية الفرنسية **إيمانويل ماكرون** -
كانون الأول/ديسمبر 2019

تُعدُّ المحيطات ثروة مشتركة، وتحرص فرنسا التي تنتشر أراضيها في جميع محيطات العالم على هذه البيئة السريعة التضرر وتسهم في حماية النظم

البيئة البحرية وضمان السلامة والأمن البحريين. وتدافع فرنسا عن اقتصاد النقل البحري المستدام الذي يندرج في صلب المشاريع التي تدعمها في المنظمة البحرية الدولية، مقدمةً الكثير من الاقتراحات في المنظمة بمعية غيرها من الدول الأعضاء. وتخصص فرنسا مجهودًا كبيرًا لتنمية الاقتصاد المراعي للثروة البحرية، إذ إنها تنفّذ الكثير من الأنشطة في مجال البحث والابتكار.

وتُعدُّ حوكمة القطاع البحري مسألة ضرورية وتشمل حماية الحيّز البحري والحيّز الساحلي، وعملية الانتقال البيئي للمرافئ والسفن، وتدريب البحّارة والصيادين، وتحديث الإدارة البحري. ولكي تتمكّن فرنسا من ترويج هذه الأهداف، استحدثت وزارة مكلّفة بالبحار وحسب تحرص على ضمان مستقبل القطاع البحري، والإصلاح بين مختلف استخدامات البحار، وتعزيز استغلال الثروات البحرية على نحو مستدام.

وتعير فرنسا اهتمامًا خاصًا لمعايير وقواعد المسؤولية المنبثقة عن الاتفاقيات والقوانين التي تكفل النشاط البحري على الصعيد العالمي.

وتتمتع فرنسا بخبرة واسعة ومتنوعة تضعها تحت تصرف المنظمة.

التزام شديد بحماية البيئة البحرية

تتولى فرنسا إدارة منطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها 10 ملايين كيلومتر مربع ونيّف، وتمتاز بالتنوع البيولوجي للثديات البحرية بفضل اتساع رقعة الموائل في المناطق التي تخضع للولاية الفرنسية والتي تحيط بفرنسا القارية وبأقاليم ما وراء البحار، إضافةً إلى التنوّع المناخي والبيئي في تلك الموائل، التي تضمّ زهاء نصف التنوّع البيولوجي العالمي لتلك الأنواع.

وتصبو فرنسا إلى تحقيق أهداف بحرية وبيئية هامة وعملية، وتشارك على نحو فاعل في المحادثات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية ولا سيّما من خلال:

- التزامها واقتراحاتها العملية في المنظمة من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة،
- تدابير ترمي إلى تعزيز حماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط (مشروع مناطق مراقبة الانبعاثات في المتوسط)،
- **صون النُظم البيئية البحرية والساحلية وحمايتها وإصلاحها**، ولا سيّما بفضل إنشاء مناطق بحرية محمية (22 في المائة من المياه الخاضعة للولاية الفرنسية تقريبًا)،
- **استراتيجية حماية الثديات البحرية**، ولا سيّما من خلال تجنّب اصطدام السفن بالحيتان ومكافحة الضوضاء في المحيطات،
- **اعتماد خطة لمكافحة التلوّث بالمواد البلاستيكية** الذي يسبب ضررًا فادحًا للمحيطات،
- تطوير التكنولوجيات المراعية للبيئة والطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة للموارد.

فرنسا تلتزم التزامًا شديدًا بضمان أمن النقل البحري الدولي وسلامته

تشارك فرنسا مشاركةً فاعلة في ضمان أمن الملاحة البحرية وحماية البيئة الطبيعية الاستثنائية، كونها دولة ساحلية تمتد سواحلها على طول 20 ألف كيلومتر وتطل على محيطات وبحار عدّة (المحيط الأطلسي، والمحيط الهندي، والمحيط الهادئ، وبحر المانش، وبحر الشمال والبحر الأبيض المتوسط). وتحرص فرنسا باستمرار على سلامة النقل البحري الدولي، إذ إنها تضطلع بأعمال الإنقاذ في مساحة تبلغ 24 مليون كيلومتر مربع تقريبًا (مناطق البحوث والانقاذ)، وتتولى نشر المعلومات الخاصة بالسلامة البحرية، كما تعمل على تنسيق نشر المعلومات الخاصة بالسلامة البحرية في الجزء الشرقي من المحيط الأطلسي، وتتولى أيضًا رسم الخرائط البحرية في المياه الخاضعة لولايتها وفي المياه التابعة لعشرات الدول الساحلية الأخرى في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، فضلاً عن كونها عضوًا في مجلس المنظمة الهيدروغرافية الدولية، وعضوًا في ثماني لجان هيدروغرافية إقليمية من بين ست عشرة لجنة.

وفي عام 2019 خضعت 192992 سفينة تجارية في المياه الخاضعة للولاية الفرنسية للرقابة من قبل مراكز العمليات الإقليمية المعنية بالمراقبة والإنقاذ. كما نُفّذت تدابير رقابية على 638 سفينة متضررة.

وبادرت فرنسا إلى صياغة أول مذكرة تفاهم أسهمت في تعزيز تنسيق مراقبة السفن الأجنبية في المرافئ وهي ما عُرفت بمذكرة تفاهم باريس. وشاركت أيضًا في مذكرة التفاهم المتعلقة بالمحيط الهندي وتلك المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي.

وستحتضن الأراضي الفرنسية عام 2021 مقر المنظمة الدولية للمساعدات الملاحية البحرية المشهود بجودة أعمالها في مجال سلامة الملاحة.

وأخيرًا **تشارك فرنسا على نحو فاعل في عدّة عمليات دولية لمكافحة القرصنة البحرية وعمليات التهريب والاتجار غير الشرعي عبر البحر.**

فرنسا، اقتصاد بحري متنوع

◄ يشتهر العلم الفرنسي على الصعيد الدولي لكونه أحد الأعلام الأكثر أمنًا في العالم. وورد بالفعل عام 2019 ومنذ العديد من السنوات في القوائم البيضاء لتصنيفات مذكرتَي تفاهم باريس وطوكيو.

وحاز السجل الدولي الفرنسي للسفن التجارية هذا العام أيضًا على علامة QUALSHIP 21st century التي تمنحها قوات خفر السواحل في الولايات المتحدة الأمريكية.

وصنّفت الغرفة الدولية للنقل البحري العلم الفرنسي عام 2019 بناءً على معايير الجودة البيئية وسلامة السفن ومستوى حقوق العمل والحقوق الاجتماعية.

وفي ما يتعلّق بالحمولة، كان يحتلّ الأسطول الفرنسي في الأول من كانون الثاني/يناير 2020 المرتبة الثمانية والعشرين بين الأساطيل العالمية من حيث العلم والمرتبة الثالثة والعشرين من حيث التحكم بأسطولها الذي يرفع أعلامًا أجنبية. ويتولى مجهّزو السفن الفرنسيون، الذين يعملون في جميع حرف النقل البحري التقليدية، قيادة زهاء 900 سفينة تبلغ حمولتها ما يزيد على 100 UMS (وفق نظام القياس العالمي) وترفع أكثر من 400 منها العلم الفرنسي.

◄ وجرى التعامل مع 312 مليون طن من البضائع في المرافئ الفرنسية في عام 2019، أي 87 في المائة من إجمالي حجم البضائع المسجّلة في فرنسا. ويعبر زهاء 32 مليون مسافر المرافئ الفرنسية سنويًا.

وتُعدُّ فرنسا القوّة الأوروبية الخامسة من حيث المرافئ.

وتعمل السلطات المسؤولة عن المرافئ البحرية على تصوّر وتنفيذ رؤية طويلة الأجل لتأهيل مرافئها على نحو مستدام، وتلتزم بتطبيق إجراءات نموذجية في ما يخصّ المحافظة على البيئة. وتلتزم المرافئ الفرنسية أيضًا بالسعي إلى تحقيق الانتقال في مجال الطاقة من خلال توزيع وقود بديل وربط السفن الراسية على المرفأ بالشبكة الكهربائية.

وتحتل الصناعة البحرية الفرنسية المرتبة السادسة عالميًا والثانية أوروبيًا.

وتختصّ المصانع الفرنسية بتصنيع الوحدات الأكثر تعقيدًا ذات قيمة مضافة هامة مثل السفن السياحية.

ويشغّل قطاع الصناعات البحرية الفرنسية، الذي يضم الصناعة البحرية والطاقات البحرية المتجدّدة والصناعات والخدمات المائية وأعالي البحار، 116600 موظف ويبلغ حجم أعمال هذا القطاع 29،8 مليار يورو وتمثّل الصادرات 60 في المائة منها.

وبصورة عامة يوفّر الاقتصاد البحري 354 ألف فرصة عمل مباشرة تمثّل 91 مليار يورو من قيمة الإنتاج.

وتحرص فرنسا على أن يمارس أسطولها المؤلف من 7370 سفينة صيدًا بحريًا مستدامًا وعلى أن يحظى قطاع تربية المحار والرخويات بمياه عالية الجودة.

ويحتل قطاع الصيد الفرنسي المرتبة الثالثة على الصعيد الأوروبي إذ يساوي حجم المائيات التي تُصطاد في فرنسا 11 في المائة من إجمالي الحجم الأوروبي.

وأخيرًا يُعدُّ قطاع الأنشطة الترفيهية البحرية قطاعًا هامًا إذ يبلغ عدد ممارسي الرياضات المائية زهاء 11 مليون شخص، كما أن حجم أعمال هذا القطاع يصل إلى ما يقارب 5 مليارات يورو سنويًا.

فرنسا، خبرة وخدمات معترف بها

تكيّف فرنسا نظامها التعليمي في المجال البحري مع التطورات التكنولوجية والمقتضيات النظامية الجديدة وسوق العمل الذي يشهد تطوّرًا مطّردًا.

وتوّفر تعليمًا متنوعًا. وتتولى النساء أكثر من منصب واحد من بين كلّ خمسة مناصب في القطاع البحري الفرنسي، في حين أنه ثمة بحارة سيدة واحدة من بين كلّ عشرة بحارين. ويشجّع التعليم في المجال البحري الفرنسي النساء على الانخراط في هذا القطاع.

كما توفر فرنسا نظام تدريب جيّد في جميع التخصصات البحرية، مما يمكّنها من تطوير نظام خدمات عالي الأداء والحفاظ عليه بغية تنمية هذا القطاع.

- **تتسم المصارف الفرنسية بقدرتها على الاستقطاب** وهي من بين المصارف الرائدة في سوق التمويلات البحرية.
- **يُعدّ السماسرة البحّارة الفرنسيون من بين الأكثر شهرة** وعراقة في العالم.
- تتميّز شركات التأمين البحري الفرنسية في السوق الدولية.
- يحتل مكتب فيريتاس (Veritas) للتصنيف المرتبة الثانية عالميًا من حيث عدد السفن المصنّفة.
- يعمل زهاء 6800 باحث ومهندس وطالب دكتوراه وطالب حائز على شهادة الدكتوراه في مجال علوم وتقنيات البحار في 270 وحدة بحوث تقريبًا.

فرنسا، رائدةٌ في الابتكار البحري

تُعدُّ فرنسا دولة رائدة في مجال التفكير والابتكار من أجل التصدّي للرهانات الرقمية والبيئية على وجه الخصوص. ويظهر ذلك جليًا من خلال عدّة مشاريع أُقيمت في فرنسا، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **أول سفينة كهربائية تُبحر بواسطة الطاقات المتجددة والهيدروجين (أنرجي أوبسرفر "Energy Observer").**

- **سفينة فريدة من نوعها تحوّل النفايات البلاستيكية غير القابلة للتدوير إلى طاقة** ضرورية لتشغيل التجهيزات على متنها، وذلك بفضل وحدة التدفئة بالانحلال الحراري المنقولة على متن السفينة (بلاستيك أوديسيه "Plastic Odyssey").

- قوة الدفع الشراعي التي تعتمد على استخدام طاقة لا تنضب وتكنولوجيا مثبتة (سفينة الدحرجة لو كانوبيه "le Canopée").

- استعمال الغاز الطبيعي المُسال كوقود لناقلة الحاويات "سي أم آ سي جي أم جاك سعادة CMA CGA Jacques Saade" التي تبلغ سعتها 23 ألف وحدة معادلة لعشرين قدمًا، وهي السفينة الأولى في سلسلة من تسع سفن مسجّلة في السجل الدولي الفرنسي. وتجدر الإشارة إلى أن الغاز الطبيعي المُسال يخفف من انبعاثات غازات الدفيئة ويحسّن من نوعية الهواء من خلال التقليل من الانبعاثات الملوّثة على نحو ملحوظ، مقارنة مع غيره من الوقود الأحفوري كزيت الوقود أو زيت الديزل.

- إصدار أول تصريح ملاحة لأول سفينة مشغّلة عن بعد 800 كيلومتر وهي سفينة "في أن ريبيل VN Rebel" التابع للشركة الفرنسية المتخصصة في تقديم الخدمات البحرية وما وراء البحار "سيوول SEAOWL"

- وضع نظام نقل رقمي عالي السرعة جديد "نافدات NAVDAT" يعمل على موجات الراديو أم أف MF وأش أف HF، وقادر على توفير كمية كبيرة جدًا من المعلومات عن السلامة والأمن البحريين بوتيرة أسرع بكثير من نظام نافتكس NAVTEX الحالي، بما في ذلك البيانات الرسومية.

فرنسا ناشطة في المنظمة البحرية الدولية منذ تأسيسها

تسعى فرنسا جاهدةً منذ زمن بعيد إلى صياغة معايير دولية تتعلّق بأمن النقل البحري وسلامته وإلى تجنّب تلوّث البحار الناتج عن السفن، **إذ شاركت في المفاوضات بشأن الصيغة الأولى للاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار (اتفاقية سولاس).**

وتملك ممثلية دائمة قائمة في لندن ومكرسة للمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للاتصالات البحرية بواسطة السواتل والصندوق الدولي للتعويض عن التلوّث النفطي. **وإن شبكة الخبراء الفرنسيين الواسعة تتيح لفرنسا المشاركة على نحو فاعل في جميع جلسات اللجان واللجان الفرعية، وفي جميع أفرقة العمل تقريبًا** حضوريًا أو عبر المراسلات.

وصدّقت فرنسا على جميع صكوك المنظمة البحرية الدولية تقريبًا، بما فيها الصكوك الأخيرة، كاتفاقية هونغ كونغ لتفكيك السفن والتصرّف بمكوّناتها. وفي عام 2018 صدّقت على اتفاق كايب تاون بشأن سلامة سفن الصيد، وعلى اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة والبروتوكول المتعلّق بها لعام 2005، كما صدّقت في عام 2019 على الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للعاملين على متن سفن الصيد، وهي تعدُّ حاليًا إجراءات التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية والتعويض في ما يتعلّق بالأضرار الناجمة عن نقل المواد الخطرة والضارة بحرًا.

وتحتل فرنسا المرتبة الحادية والعشرين في قائمة المساهمين في ميزانية المنظمة، و**تقدّم سنويًا مساهمات مالية طوعية**، لإدارة مياه الصابورة مثلاً أو للصندوق المتعدد المانحين للتعاون التقني بشأن غازات الدفيئة.

فرنسا في مجلس المنظمة البحرية الدولية لفترة 2021-2023

فرنسا تلتزم من أجل النقل البحري المستدام

إدارة شؤون الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وحقوق الإنسان والفرنكوفونية

الإدارة الفرعية للشؤون الاقتصادية والميزانية

©أوروبا والشؤون الخارجية – فبراير 2021 – تصميم وإنتاج : مديرية التواصل والصحافة وزارة